إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
–دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة–
Managing the risks of financing formulas in Islamic banks
-Field study in several branches of Al Baraka -

بطاهر بختة[1]
جامعة مستغانم، الجزائر
Bakhta_48@hotmail.fr

بوطلاعة محمد
المركز الجامعي بميلة
mohstratgie@gmail.com

تاريخ الاستلام:31 /2018/03 تاريخ القبول: 2018/09/12 تاريخ النشر: 2018/12/03

ملخص: تهدف دراستنا إلى التركيز على إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة، وتعتبر صيغ التمويل الإسلامي إحدى أهم الصيغ التمويلية ذات الكفاءة العالية نظرا لتنوعها وتعدد أساليها، وهو ما جعلها تساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات أو أفراد العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها، فقد برزت كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات والمخاطر والتقلبات الدورية، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغه وأساليبه في السنوات الأخيرة. وقد قمنا بدراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة، حيث وزعنا حوالي 70استمارة على موظفيها واسترجعنا منها 60استمارة صالحة لمعالجة ببرنامج spss أي ما يعادل 85,71%، وبعد تحليلها توصلنا إلى أن لصيغ التمويل الإسلامي فائدة كبيرة على متعامليها إلا أن أخطارها كبيرة يجب التحكم فيها.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المشاركة، المرابحة، المضاربة، إدارة المخاطر، بنك البركة.

تصنيف JEL: **G21, G29, G32**

Abstract: Our study aims to focus on managing the risks of financing formulas in Islamic banks through conducting a field study at several branches of Al Baraka Bank. And Islamic finance is one of the most important forms of finance, which is highly efficient because of the diversity and the multiplicity of its methods and tools . Also, It contributes to cover the financing needs of different institutions or individuals in deficit, in proportion to their nature, size and field of activity. In recent years, the efficiency of Islamic finance has been emerged in terms of containing crises, risks and cyclical fluctuations due to the integration of its forms, formulas and methods. We conducted a field study at several branches of Al Baraka Bank, where we distributed about 70 forms to our employees and retrieved 60 form valid for processing the spss program, equivalent to 85.71%. After analyzing it, we found that the Islamic financing formulas have a great benefit to their customers, .

key words: Islamic Finance, Musharaka, Murabaha, Mudaraba, Risk Management, Al Baraka Bank.

Classification JEL : G21, G29, G32

1 _ **بطاهر بختة**: bakhta-48@hotmail.fr

مقدمة:

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية. فهي تعمل في بيئة تؤثر فيها وتتأثر النظام وهل يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الشرعية لهذا النوع من المصارف، فيشهد العالم من هذه الناحية ثلاث أنواع من النظم، فمنها ما هو نظام مالي إسلامي كلية، ومنها ما هو نظام تقليدي وإسلامي أي مزدوج ومنها ما هو تقليدي كلية، وهذا الأخير هو حالة الجزائر أين تعمل المصارف الإسلامية في بيئة الشرعية، في حين أن البنوك تتسم بالتعاملات التقليدية الربوية والمعالم التي لا تتطابق مع التزاماتها، في حين أن البنوك التجارية الأخرى تعتبر في حالة من الأريحية في إدارة مخاطرها خاصة وأن جميع الوسائل المتاحة مناسبة لها.

ينطوي التمويل الإسلامي على العديد من الخصائص الكامنة فيه قادرة على تحسين انضباط السوق ودعم الاستقرار المالي، ذلك أن التمويل الإسلامي يتمتع بمعالجة خاصة للمخاطر المختلفة التي تلحق به، وان المتعاملين به يعيرون اهتماما شديدا بالقيم الإسلامية. ونذرا لحداثته نجد له العديد من المخاطر التي سيتوجب عليه تجنبها من خلال قيامه بالدراسات العلمية التي ستكون مهمة ومفيدة في زيادة مميزات الاستقرار التي يتسم به. وعليه يمكن طرح التساؤل الجوهري:" **كيف يمكن أن تؤثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على متعاملين معها؟**

الأسئلة الفرعية

- ماهي معايير أساليب التمويل الإسلامي؟
- كيف تتم إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؟

الفرضيات

- إن لصيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة فائدة كبيرة على المتعاملين.
- لإدارة مخاطر تمويل الإسلامي في بنك البركة اثر ايجابي على المتعاملين معه.

أهمية الدراسة: تكتسي دراستنا أهميتها من خلال محاولتنا لتطرق لمفاهيم حول صيغ التمويل الإسلامية ومخاطر التي نتجت عن هذه الصيغ التي تعتبر جديدة في مجال النظام المصرفي ومحاولة إداراتها بطريقة جيدة.

المنهج المستخدم: اعتمدنا في الجانب النظري على المنهجي الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول صيغ التمويل الإسلامية و ظاهرة المخاطر وإدارتها في المصارف الإسلامية اعتمادا على المصادر والمراجع، وعلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على معايير وأساليب التمويل الإسلامي، أما المحور الثاني على إدارة مخاطر التمويل الإسلامي، أما في المحور الثالث على دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة في ولاياتنا.

المحور الأول: معايير أساليب التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي من المفاهيم السائدة في العصر الحالي، وذلك لما له من فائدة كبيرة في قضاء على الربا وتنشيط المشاريع الاستثمارية و تحقيق تنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي ومميزاته

سنتطرق في هذا العنصر مفهوم واهم مميزات التمويل الإسلامي.

1- مفهوم التمويل الإسلامي

يعرف على انه:" تقديم المال نقدا أو عينا من مالكه إلى أخر ليديره ويتصرف فيه طلب للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف.[1]"

وعرفه أخر:" التمويل المباح هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص أخر ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية و ذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا، مثل تمويل البيع بالمرابحة و المضاربة و المشاركة."[2]

2- مميزات التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بالعديد من مميزات نذكر منها:[3]

- اعتماد مبدأ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع و الخدمات وزيادة الطلب عليه، ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي في المجتمع من اجل زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية والمعنوية؛
- استقرار القوة الشرائية للنقود هدف عام لكي تصبح النقود واسطة تبادل، ووحدة حسابية و مقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة، ومستودعا للقيمة وتدعوا التعاليم الإسلامية إلى منع التآكل في قيمة الأصول النقدية كنتيجة للاستمرار التضخم في المجتمع، وانعكاساته السلبية على فئات المدخرين و ذوي الدخل المحدود و عملية التكوين الرأسمالي؛
- يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع و الخدمات، باعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة، من خلال تحمل مخاطر الاستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهد من العملية الإنتاجية؛
- العمل على تنمية المال و عدم اكتنازه وحبسه عن التداول إذ تلتزم المصارف الإسلامية على تنمية الأموال التي بحيازتها سواء كانت للمساهمين أو للمودعين.

ثانيا: معايير التمويل الإسلامي

يمكن تقسيم المعايير إلى مجموعتين هما:[4]

1- المعايير المادية

يتم تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية مما يعني أن نجاح المشرع من المنظوم المادي لا يكون ناجحا إن لم يكن بالمقاييس الشرعية:

- الربحية: تتضمن طرقا بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشرع مثل الفترة اللازمة للاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي المستوى ومعدل العائد على الاستثمار؛
- السيولة: تتضمن السيولة طرق منتوعة للتعرف على الوفاء بالتزاماته حالات منح التمويل مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها؛

– الأمان: إن الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي هي ليست دينا في ذمته و لكنها مال مدفوع للمصرف على سبيل المضاربة المشروعة مما يعني تحمل صاحب الوديعة للمخاطر جنبا إلى جنب مع المصرف الإسلامي.

2– المعايير الشرعية

تعتبر هذه المعايير الفاصل في قبول ورفض الاستثمار من طرف البنك الإسلامي:

– أن يكون الهدف من المشروع مقبولا شرعا و أن يكون فيه ضرر للمسلمين أكثر من نفقة لهم؛

– يجب أن لا يكون مدخلات المشروع غير مقبولة شرعا مثل استخدام لحوم الخنزير أو شحومها في صناعة المعلبات؛

– يجب أن لا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا كأن يتم إنشاء مصنع لإنتاج الخمور أو بناء ملهى ليلي؛

– عدم استخدام الأدوات أو الأساليب المحرمة شرعا في المشروع فلا يجوز استخدام طرق ذبح محرمة في مصنع اللحوم المعلبة أو استخدام أواني الذهب في الفنادق أو المطاعم؛

– أن لا يكون الاستثمار منهي عنه شرعا وصراحة مثل ما يعرف بالهامش أو الدخول في أسواق العملات الآجلة.

ثالثا: أساليب التمويل الإسلامي

1– المرابحة

تعريف:" هي عقد يقوم البنك بموجبه بيع سلعة أو أصل سيق له شراؤها و حيازتها بناءا على وعد المتعامل بشرائها بشروط و بنود معينة، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه."

1–1 شروطها

تتوفر المرابحة على عدة شروط نذكر منها:

– أن يكون ثمن السلعة معلوما؛

– أن يكون الربح معلوما للبضائع و المشتري؛

– أن يكون المبيع عرضا فلا يصح بيع النقود مرابحة؛

– أن يكون العقد الأول صحيحا، فلو كان فاسدا لم تجر المرابحة لأنها بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.[5]

2– المضاربة

1–2 مميزات المضاربة

لدى المضاربة العديد من المميزات نذكر من بينها:[6]

– قيام المصرف الإسلامي بتمويل صفقة بضائع يرغب العميل في شرائها سواء داخل البلد أو خارجه، ويدفع المصرف ثمن هذه البضاعة بالكامل وعميل بالإتمام صفقة؛

– قيام المصرف الإسلامي بتقديم المبالغ اللازمة لتنفيذ مقاولة أسندت إلى أحد عملائه ويقوم العميل من جانب بتنفيذ أعمال؛

– القيام بإيداع جزء من أموال المصرف الإسلامي لدى مصارف إسلامية أخرى لتضارب لها؛

– قيام المصرف بتمويل مشاريع استثمارية مثل إنشاء مصنع أو ورشة أو إقامة مستشفى أو غيرها من المشاريع.

2–2 أنواع المضاربة

هناك عدة أنواع للمضاربة تتمثل فيمايلي:[7]

– المضاربة الثنائية: هي عقد بيم اثنين فقط هما رب العمل و المضارب بالعمل، وقد يكون رب المال شخصا طبيعيا أو اعتباريا كبنك أو مؤسسة أو شركة.

– المضاربة الجماعية: هي عقد بين مجموعة من أصحاب الأموال من جهة و مجموعة من أصحاب العمل من جهة أخرى، ولعل أفضل مثال على هذا النوع هي ودائع المضاربة في البنوك الإسلامية.

– المضاربة المطلقة: هي مضاربة مفتوحة لا يرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانته أو مع من يتعامل.

– المضاربة الخاصة (مفيدة): هي مغلقة تتضمن شروطا وقيودا تحد من حرية المضارب في التصرف في نوع النشاط او السلعة أو المكان أو الزمان أو مع من يتعامل.

3– المشاركة

تعريف عقد المشاركة:"هي إذن في التصرف لهما مع أنفسهما، أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف في مال لهما مع إبقاء حق التصرف لكل منهما."

3–1 شروط المشاركة

للمشاركة عدة شروط نكر بعضها:

– أن يكون رأس مالها من الأموال، من النقد، و اختلاف في هل تكون العروض مقبولة لشراكة؛

– أن يكون لكل شريك الأهلية للتعاقد من سن وعقل؛

– أن يكون الربح جزءا معلوما شائعا في الجملة؛

– أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل؛

– عقد الشركة عقد لازم، وفسخه جائز في حضور الشريك[8].

3–2 مزاياها

تتمثل مزايا عقد المشاركة فيمايلي:[9]

– خلو المشاركة من الربا والعيوب الشرعية الأخرى؛

– إن نظام المشاركة يساهم في حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية التي تساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعني معالجة الأمراض الاقتصادية؛

– توزيع مخاطر المشروع بين المستثمرين الذين يمثلهم المصرف و الأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، مما يشجع على الاستثمار في المشاريع المختلفة؛

– توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء؛

– ارتفاع فرص تشغيل العمال و الفنيين؛

– انتشار ظاهرة التكافل؛

– عدالة توزيع العائد وزيادة عدد الملاك.

3–3 صيغ المشاركة

للمشاركة عدة صيغ تتمثل فيمايلي:[10]

– التمويل بالمشاركة الثابتة: دخول المصرف في رأس المال مشترك، بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة أو خروج منها، ويوزع صافي ناتج نشاط الشركة حسب مساهمة كل منهم في رأس مال؛

– المشاركة الثابتة المستمرة: وفيها يشترك المصرف مع طرف أخر أو أكثر، دون تحديد مدة للشركة، ويكون المصرف شريكا في المشروع طالما أنه موجود يعمل؛

– المشاركة الثابتة المنتهية(مؤقتة): و فيها يشترك المصرف مع طرف أخر أو أكثر، لفترة معينة، يتم في النهاية تصفية الشركة وحصول كل طرف على حقوقه؛

– التمويل بالمشاركة المتناقصة: هي عبارة قيام الممول(المصرف) بتقديم رأس المال اللازم لطالب التمويل، أن يسترد الممول رأس المال تدريجيا، خلال فترة معينة، ويصلح هذا من التمويل في حالة رغبة الشريك في استثمار بالمشروع بنفسه بعد فترة.

المحور الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

إن إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي تعتبر من الإدارات الجديدة لذلك نجدها تفتقر إلى الخبرة وقلة الموارد المالية بسبب انتشار التمويل التقليدي وسيطرته الكبيرة على النظام المالي.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر واهم مبادئها

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم إدارة المخاطر واهم مبادئها.

1– مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها:" هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من اجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر و المحافظة عليها في ادني حد ممكن"[11].

وعرفت:" إن مفهومها يرجع إلى العمليات الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية أو الاقتصادية للتعرف على إستراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي ستتعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر، وفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها أيضا والسيطرة عليها."[12]

وعرفت أيضا:" تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر."[13]

وهي أيضا:" هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم و تنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى."[14]

2– مبادئ إدارة المخاطر

إن جميع الأدبيات العلمية و الاقتصادية والمصرفية التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر قد تطرقت الى ما يسمى بمبادئ إدارة المخاطر و التي تمثل الأدلة التي يجب أن تعمل بموجبها المصارف لتحقيق كفاءة وفاعلية في إدارة المخاطر وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[15]

– تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساس على عاتق مجلس إدارة كل مصرف إذ يعد المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المصرف، وهو ما يستوجب فهم كافة المخاطر؛

– أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالمصرف وتناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية إدارة المخاطر و الإستراتيجية العامة للمصرف التي يضعها مجلس الإدارة مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر؛

– على مجلس إدارة المصرف إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات و العمل الجاد والحرص الواجب على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

– إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم على وفق السياسات و الحدود المعتمدة و تكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر؛

– يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسة التي يواجهها المصرف وخاصة السوق أو المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية و الخبرة في مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه؛

– ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها و بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية المصرف ولاءمته، وبنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فانه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدودا ائتمانية.

ثانيا: أهم أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية

تعود أسباب مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية إلى مجموعة من العوامل أهمها:[16]

– افتقار المصارف الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة، والأجهزة المعاونة والنظم؛

– حداثة النظام المصرفي الإسلامي، إذ كانت هذه المصارف في بداية بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق المصرفية، وهو مالا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل؛

– مؤثرات البيئة المحيطة، إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية، منها التشريعات، والإجراءات، التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية، بالإضافة إلى إخضاع المصارف الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها المصارف المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، كما تواجه المصارف الإسلامية مشاكل في السياسة المالية؛

– المفاهيم الاجتماعية الخاطئة السائدة، حيث ينظر للمصارف الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا مصرف مثلها مثل المصارف التقليدية تتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة؛

– تهدف إلى تحقيق الربح، أو أنها مؤثرات البنية الذاتية للمصارف الإسلامية، حيث استخدمت المصارف منهج المحاكاة للمصارف المجالات سواء فيما يخص استقطاب الموارد أو توظيفها، كالخدمات المالية التي تقدمها مثلا؛

– غياب سوق مالية إسلامية نشطة، حيث تساهم الأسواق المالية في تطوير وتفعيل عمل المصارف الإسلامية.

ثالثا: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

كان لابد أن تواجه هذه المؤسسات الإسلامية مشكلات ومخاطر متعددة تصادفها في مجال تطبيق صيغ الاستثمار الشرعية، ذلك أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، لان أعمالها تقوم على و المشاركة في الأرباح والخسائر، وقد غير ذلك من أنواع المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات، والتي تتمثل فيمايلي:

1– مخاطر عقود المشاركة

إن العديد من الدراسات و الكتابات حول سياسات التمويل، تذهب إلى أن قيام البنوك بتوظيف الأموال على أساس المشاركة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت، إلا أن الواقع العملي لممارسة الإسلامية بعض أعمالها بناءا على عقد المشاركة أثار عدة صعوبات موضوعية، جعلت من الصعب التوسع في استخدامها كأحد البدائل الإسلامية للقروض بفوائد وتتمثل هذه المخاطر أساسا في التالي:[17]

– بالنسبة لمشاكل المتعاملين فهي تدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة، ومتابعة تنفيذها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنجاز العمليات محل التمويل، خاصة عندما يكون مكان المشروع بعيدا جدا عن البنك؛

– وتزداد مخاطر المشاركة بسبب عدم وجود مطلب الضمان، مع وجود احتمال الانتقاء الخاطئ للشريك، بالإضافة إلى ضعف هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها، ثم إن الترتيبات للمؤسسة ونظم المحاسبة و المراجعة والأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغة من قبل البنوك الإسلامية؛

– أيضا يمكن أن يتسبب استخدام هذه الصيغة فيما يسمى بمخاطر تعويض أصحاب رؤوس الأموال، وتظهر هذه المخاطر بالنسبة للذين يقدمون أموالهم للبنوك للتمويل بها على المدى القصير، وتتمثل في أنها عندما يطبق عليهم نظام المشاركة بشكل قطعي وكامل فان ذلك يؤدي إلى عدم تطابق الآجال بين التي بين التي اختاروها وأجال تنفيذ المشروعات التي مولتها البنوك بأموالهم مشاركة، مما قد يتسبب في مخاطر سيولة، وفيما يخص مخاطر المتعاملين في عقود المشاركات، وهي أكثر خطورة.

2– مخاطر عقود المضاربات

يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بعملية التمويل عن طريق المضاربة بحيث يكون هو رب المال ليقوم بتمويل مشروع ما مضاربة بأمواله الخاصة أو يكون هو المضارب، لأنه يتلقى أموال الغير كما يمكن أن يخلط من أموال المودعين وأمواله الخاصة ويعمل في المالين معا، ومن المخاطر التي تواجه تطبيق عقود المضاربات نذكر ما يلي:

– يمكننا القول إن نجاح عملية المضاربة تتوقف إلى حد كبير على مدى توافر العملاء المضاربين بالخصائص والصفات المطلوبة من الناحية الأخلاقية والسلوك الإسلامي؛

– ناحية الكفاءة العملية و الفنية، وقد شهدت التجارب العملية لعديد من البنوك الإسلامية أمثلة كثيرة من عدم الالتزام وعدم الأمانة و التعدي على حقوق البنك وابتكار أحدث أساليب التحايل، وكانت هذه الأمثلة أكثر وضوحا وتكرار في السنوات الأولى لبداية نشأة البنوك حيث كانت درجة اعتماد بعض هذه البنوك على صغيتي المشاركة والمضاربة أكثر، وما زاد من حدة هذه المشكلة هو قصور أجهزة وأساليب البنوك في اختيار تلك النوعيات الملائمة من العملاء؛

– إن المخاطر المنضبطة التي يتحملها البنك كتكلفة أجور العمال، أما المسؤوليات والخسائر الناتجة عن تقصير العامل وإهماله، أو أخطائه فيتحملها هو وحده، إضافة إلى ذلك يمكن أن تزيد المخاطر في عقد المضاربة إذا اشترط أحد طرفي العقد لنفسه قدرا من الربح، أو إذا اتفق الطرفان على أن يكون رأس مال المضاربة عروضا لا نقد؛

– كما أن عقد المضاربة المقيدة يمكن أن يكون مصدرا لعدة مخاطر محتملة، فتقيد المضاربة بوقت معين لعدم توافر الاستعداد الكافي لدى المودعين للمخاطرة في المشاريع طويلة، و التي تتوافق مع صيغة المضاربة وذلك بسبب سيطرة العقلية الربوية على سلوك المودعين وتأثرهم بما هو عليه الحال في البنوك التقليدية من ضمان الوديعة و العائد، هذا ما أدى بدوره إلى زيادة درجة المخاطرة.

3– مخاطر عقود المرابحة

من خلال مراحل التي يمر بها عقد المرابحة يمكن أن نخلص إلى جملة من المخاطر التي يمكن أن تواجه تطبيق هذه الصيغة الإسلامية والتي تمثلت فيما يلي:[18]

– إن طبيعة عقد المرابحة تقتضي من البنك تلك السلعة وحيازتها بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور، وهو ما يوقع على عاتق البنك الإسلامي مسؤولية ومخاطر الهلاك قبل التسليم، وتبعة الرد فيها يتوجب الرد بالعيب، وهو بذلك يتحمل كل المخاطر التي يتحملها تاجر يقتني سلعة وينقلها، وقد تتطلب العملية تخزينها، وبذلك يكون ضامنا لها حتى تاريخ تسليمها؛

– كما أن يواجه البنك خطر عدم السداد، والقضية هنا مرتبطة بالوضعية المالية للعميل، إضافة إلى موقعه في السوق الوطني و العالمي على حد سواء فيما يتعلق بنشاطه، وكذلك مدى توفره على العنصر البشري النوعي القادر على التسيير وتجنب المخاطر المهنية المتوقعة؛

– أن أهم المخاطر تنشا من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مسائل قضائية، ونعني هنا مسالة الأمر الذي يصدر من الزبون فهو لا يمثل عقد بيع وإنما وعدا بالشراء، وهذا و الوعد ليس محل اتفاق من حيث الإلزامية.

المحور الثالث: دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولا: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1– مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من متعاملين مع بنك البركة، حيث تم توزيع70 استمارة عليهم، واسترجعت60 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 85,71% من الاستمارات الموزعة.

2– أداة الدراسة: تم بناء الإستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المؤسسة، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، الفئة الوظيفية).

في حين احتوت الإستبانة على 12 فقرة مقسمة على محورين، محور **فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين معه** يحتوي 6 فقرات، ومحور **اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين** ويشمل 6 فقرات أيضا.

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان مع منح الدرجات التالية:

– من 1 إلى 1.79: غير موافق إطلاقا؛

– من 1.80 إلى 2.59: غير موافق؛

– من 2.60 إلى 3.39: محايد؛

– من 3.40 إلى 4.19: موافق؛

– من 4.20 إلى 5: موافق تماما.

3– الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا–كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو (0.05) وهو الأكثر استعمالا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1 -**تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان:** تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا- كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين معه	6	%73.45	%85.70
اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين	6	%67.54	%82.18
المحاور السابقة معا	**12**	%71.87	%84,77

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ عال بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ومقبول نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 70% بالنسبة لإجمالي المحاور، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال جدا يفوق 84% ما يدل على صدق مختلف بياناته.

2– تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 60 موظف في المؤسسة، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

– بالنسبة لمتغير الجنس:76.7 % من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 23.3% ، وهو مؤشر على الضعف النسبي لتواجد وتمثيل العنصر النسوي في الوحدات التجارية للمؤسسات الكبيرة، نظرا لضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

– بالنسبة لمتغير السن: 17.3% تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، 52.2% تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، 28.2% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، و2.3% تتراوح أعمارهم بين 51 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبانية من خريجي الجامعات، مع تواجد معتبر للكهول، وهذا يدل على توفر الموارد البشرية في المؤسسات.

– بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 15.3% مستواهم ثانوي، في حين أن 75.6% ذو مستوى جامعي، في حين أن 9.1% ذو مستوى دراسات عليا، وهذا وهي نسب تؤكد توجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام.

– بالنسبة لعدد سنوات العمل في المؤسسة: 12.5% لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 43.3% تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 22.3% تتراوح سنوات عمرهم من 11 إلى 15 سنة، 12.6% عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 2.4% من 21 إلى 25 سنة، 4.6% من 26 إلى 30 سنة، في حين أن 2.3 % تفوق سنوات عملهم في المؤسسة 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في الوحدتين من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات.

3– تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

3–1– تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في **تحليل مستوى فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين معه**، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	يقوم التمويل الإسلامي على تقديم المال نقدا أو عينا من مالكه إلى أخر ليديره ويتصرف فيه طلب للربح مقابل عائد يتفقان عليه.
02	يعتبر كتمويل مباح لتقديمه الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص أخر ليتصرف فيها.
03	يسام اعتماد مبدأ التمويل الإسلامي في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
04	يهدف هذا النوع من التمويل إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية و المعنوية.
05	يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع و الخدمات.
06	تلتزم المصارف الإسلامية على تنمية الأموال التي بحيازتها سواء كانت للمساهمين أو للمودعين.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.52	1.08	غير موافق	2.124	0.556	العبارة غير محققة	06
02	3.77	1.15	غير موافق	2.197	0.034	العبارة محققة	02
03	3.35	1.09	محايد	2.144	0.412	العبارة غير محققة	05
04	3.87	0.87	موافق	2.987	0.023	العبارة محققة	01
05	3.69	1.05	موافق	1.967	0.038	العبارة محققة	04
06	3.43	1.16	محايد	3.039	0.298	العبارة غير محققة	03
المحور الأول	**3.59**	**0.78**	**موافق**	**3.035**	**0.034**	**مستوى فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين جيدة وفي تحسين مستمر.**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مستوى فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين جيدة وفي تحسن مستمر، وهذا راجع أساسا إلى اهتمام البنك بدمجه القضايا الخاصة بأهمية صيغ التمويل الإسلامي، فاعتماد مبدأ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليه، ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية. وتعزيزه لطرق التي تسمح للموظفين بابتكار أساليب لتحسين مستوى الحياة لديهم سواء من الناحية المادية أو المعنوية.

3–2– تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في **اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين**، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	افتقار المصارف الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة للمتعاملين.
02	افتقار المصارف الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة.
03	تزداد مخاطر المشاركة بسبب عدم وجود مطلب الضمان للمتعامل، مع وجود احتمال الانتقاء الخاطئ للشريك.
04	تزيد المخاطر في عقد المضاربة إذا اشترط أحد طرفي العقد لنفسه قدرا من الربح.
05	يوقع على عاتق البنك الإسلامي مسؤولية هلاك السلع قبل التسليم، وتبعة ردها إذا وجد فيها العيب.
06	تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	1.54	1.13	غير موافق	2.006	0.048	العبارة محققة	02
02	3.77	1.05	موافق	2.387	0.005	العبارة محققة	03
03	3.67	0.68	موافق	1.365	0.023	العبارة محققة	01
04	3.87	0.84	موافق	2.845	0.034	العبارة محققة	04
05	3.13	0.68	محايد	1.287	0.169	العبارة غير محققة	05
06	3.34	1.17	محايد	2.176	0.078	العبارة غير محققة	06
المحور الثاني	**3.07**	**0.98**	**محايد**	**4.264**	**0.045**	**اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين سلبي وبحاجة إلى تحسين.**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مستوى اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين سلبي وبحاجة إلى تحسين في بنك البركة، وهذا راجع إلى غياب التطبيق الجيد لشروط صيغ التمويل الإسلامي من طرف المسؤوليه، أيضا افتقار هذا بنك إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة. وحداثة النظام المصرفي الإسلامي، إذ كانت هذه المصارف في بداية بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق المصرفية، وهو مالا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك إخضاع المصارف الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها المصارف المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، كما تواجه المصارف الإسلامية مشاكل في السياسة المالية وغيرها.

4- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة: يتم تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤسسة.

4-4-1- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤسسة:

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب مستوى العلمي

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
ثانوي	11	3.45	1.14			
جامعي	43	2.54	1.05			
دراسات عليا	06	3.03	1.78	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**	**القرار**
المجموع	**60**	**3.57**	**1.09**	**0.487**	**0.076**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات متعاملين في بنك البركة، رغم أن فئة المستوى الجامعي تحتل الصدارة مقارنة بفئتين الاخرتين.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب العلمي

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
ثانوي	11	3.14	1.41			
جامعي	43	3.58	1.09			
دراسات عليا	6	3.07	1.77	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**	**القرار**
المجموع	**60**	**3.63**	**1.16**	**0.398**	**0.645**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات متعاملين في بنك البركة، رغم أن فئة المستوى الجامعي تحتل الصدارة مقارنة بفئتين الاخرتين.

2–4–2– تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب الخبرة:

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب الخبرة

الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
أقل من أو يساوي 5 سنوات	7	3.78	0.41			
من 6 إلى 10 سنوات	23	3.34	0.95			
من 11 إلى 15 سنة	13	3.69	0.78			
من 16 إلى 20 سنة	6	3.15	0.63			
من 21 إلى 25 سنة	5	4.26	–			
من 26 إلى 30 سنة	4	4.03	0.32			
أكثر من 30 سنة	2	3.37	–	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**	**القرار**
المجموع	**60**	**3.58**	**0.78**	**0.713**	**0.634**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات المتعاملين في بنك البركة حسب الخبرة، و نجد فئة من 6 إلى 10 سنوات هي أكثر الفئات استجابة من غيرها.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب الأجر

الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
أقل من أو يساوي 5 سنوات	7	3.82	0.43			
من 6 إلى 10 سنوات	23	3.37	0.92			
من 11 إلى 15 سنة	13	3.63	0.73			
من 16 إلى 20 سنة	6	3.68	0.61			
من 21 إلى 25 سنة	5	3.17	–			
من 26 إلى 30 سنة	4	4.26	0.34			
أكثر من 30 سنة	2	4.03	–	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**	**القرار**
المجموع	**60**	**3.52**	**0.75**	**0.054**	**0.078**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات المتعاملين في بنك البركة حسب الخبرة، و نجد فئة من 6 إلى 10 سنوات هي أكثر الفئات استجابة من غيرها.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة في المؤسسة محل الدراسة، حيث مستوى فائدة صيغ التمويل الإسلامي للمتعاملين جيدة وفي تحسين مستمر، وهذا راجع لاعتماد مبدأ التمويل الإسلامي الذي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل جيد.

2- اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسسة محل الدراسة، حيث اثر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي على المتعاملين سلبي وبحاجة إلى تحسين، وذلك لافتقار هذا بنك إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة.

خلاصة

إن صيغ التمويل الإسلامي تعتبر من الصيغ التي انتشرت في الآونة الأخيرة نظرا لفائدتها الجمة ومبادئها القائمة على الشريعة الحنيفة، التي تلغي أمر الربا وتنهى عن نظام التقليدي وتشجع على تعامل بها لتقلل من درجة المخاطرة. حيث أن درجة شدة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية تختلف، فالمخاطر الأعلى شدة هي مخاطر هامش الربح وأقلها هي مخاطر السوق، كما أن شدة هذه المخاطر تختلف باختلاف صيغ التمويل الإسلامية، حيث إن أعلى مخاطرة هي المخاطرة الائتمانية بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة، وأقلها هي مخاطر السيولة بالنسبة لعقد المضاربة. وعليه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تعمل المصارف الإسلامية بأموال الغير بصفتهم مضاربين أكثر من مودعين مما يستوجب عليها التوسع أكثر في أنشطتها لضمان أكبر عائد ممكن؛
- يجب على المصارف الإسلامية أن تعدل في نظامها وذلك من خلال قيامها بالدراسات كثيفة؛
- المصارف الإسلامية بحاجة إلى تعامل مع الأسواق مالية نشطة؛
- إن للتمويل الإسلامي فائدة كبيرة على متعاملين فهو يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.
- إن لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي اثر سلبي على المتعاملين مع بنك لافتقاره إلى الموارد المالية الكافية وأيضا الخبرة.

الاحالات والمرجع:[19]

[1]. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار**، ط1، دار حامد، الأردن، 2014، ص 42.

[2]. فؤاد الفسقوس، **البنوك الإسلامية**، ط1، دار كنوز المعرفة، الادرن، 2010، ص181.

[3]. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص46-47.

[4]. فؤاد الفسقوس، مرجع سبق ذكره، ص184، 185، 186.

[5]. علي عبودي نعمة الجبوري، **ادارة المصارف الإسلامية –نظام مالي عادل**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2016، ص39، 40.

[6]. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثارها في السوق الأوراق المالية**، ط1، دار اليازوري، الاردن، 2011، ،ص47-48.

[7]. محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية– أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص218.

[8]. مسدور فارس، **التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص136، 139.

[9]. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية– مدخل حديث**، ط2، دار وائل، الأردن، 2012، ص168.

[10]. نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، ط1، دار البداية، الأردن، 2012، ص 149.

[11]. صادق راشيد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص35.

[12]. عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص209.

[13]. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، ص60.

[14]. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة ، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011الجزائر، 2012/2011، ص26.

[15]. صادق راشيد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص48، 49.

[16]. الجوزي جميلة، حدو علي، **دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة– حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص81.

[17]. عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص170- 172.

[18]. عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص 178- 186.